



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : اهتزازات تل أبيب

عنوان الموضوع : هل حان الوقت لمراجعة أسس النظام السياسي الإسرائيلي؟

تاريخ النشر : 21/07/2019

اسم الكاتب : د. دلال محمود

الموضوع :

اعتادت إسرائيل الترويج لوجودها في بيئة إقليمية مضطربة، مليئة بالتهديدات تفرض عليها إعلاء قيمة الأمن؛ الأمر الذي دفع كثيرًا من الأدبيات إلى وصفها بدولة تعاني من "الغصاب الأمني"، وكانت هذه التهديدات مبررًا كافيًا لسياساتها الخارجية على المستوى الإقليمي في أغلب الحالات. لكن المرحلة الحالية تشهد اختلافًا في هذا النهج الإسرائيلي، فقد تسبب المحيط الإقليمي ببعديه العربي والشرق أوسطي، في تحقيق حالة من استقرار البيئة الأمنية الخارجية المحيطة بإسرائيل نسبيًا؛ نتيجة العديد من الصراعات والأزمات والتحديات الداخلية التي يخترق فيها أغلب القوى الفاعلة إقليميًا. وفي عدة أوساط إسرائيلية اعتبرت هذه الحالة من الاستقرار نجاحًا سياسيًا وأمنيًا لحكومة "بنيامين نتنياهو" المستمر في رئاسة الحكومة الإسرائيلية منذ 2009. وفي المقابل، شهدت الأوضاع الداخلية في إسرائيل اضطرابات سياسية متصاعدة نتيجة حالة التهميش والاستبعاد لبعض المكونات المجتمعية وتصاعد الاستقطاب السياسي والانقسامات الحزبية وهو ما أدى لإخفاق نتنياهو في تشكيل حكومته الخامسة بعد تشدد الأحزاب اليمينية في فرض شروطها مما أدى للدعوة لانتخابات مبكرة في سبتمبر 2019 بالإضافة إلى تصاعد الاتهامات بالفساد لنتنياهو والوفاة المحيطة به. احتجاجات يهود الفلاشا: شهدت إسرائيل بعض الاحتجاجات على خلفية قتل شرطي إسرائيلي لشاب من الطائفة في بداية شهر يوليو الجاري، وصاحبت هذه الاحتجاجات أعمال عنف تخريبية، واجهتها الشرطة الإسرائيلية بقوة أثارت انتقادات لأدائها. وتجددت الاحتجاجات مرة أخرى أمام الكنيست الإسرائيلي بعد الإفراج عن الضابط المتهم بقتل الشاب الإثيوبي، وتخفيف الاتهام الموجه ضده. وهذه الاحتجاجات رغم التركيز الإعلامي عليها والتضخيم لها في كثير من الأحيان، ليست الأولى أو الأكثر حدة التي يقوم بها الإسرائيليون دور الأصول الإثيوبية. ففي مايو 2015، اندلعت مظاهرات احتجاج عنيفة من جانب أبناء الطائفة بعد أن تسرب شريط فيديو للإعلام الإسرائيلي يصور اعتداء رجال الشرطة على مجند من طائفة الفلاشا؛ وقد تركزت وقتها في مدينتي القدس وتل أبيب. وواقع الأمر أن لجوء طائفة الفلاشا للعنف، سواء عام 2015 أو حاليًا، يُعد رد فعل على التمييز الاجتماعي العنصري ضدهم منذ الهجرات الأولى لهم إلى إسرائيل، وليس مستحدثًا، الأمر الذي يجعلهم يعانون من أزمة عدم الاندماج الاجتماعي، وبيرون طبيعة المجتمع الإسرائيلي كمجتمع متشرد قائم على الهجرات، رغم السياسات الحكومية لاستيعاب هذا التشرذم. ويشير عصف الفلاشا الحالي إلى ارتفاع حالة الاحتقان لديهم، وارتفاع فرص تكرار مثل هذه المصادمات بين أجهزة الدولة وبعض فئات المجتمع، خاصة مع اعتماد الشرطة على القوة في تفريق هذه المظاهرات والاحتجاجات. ففي تصريح للمفوض العام للشرطة بالوكالة "موتي كوهين" صرح: "خلال الاحتجاجات الأخيرة، وخاصة في الأسبوع الماضي، شهدنا استغلالًا لرغبنا كقوة شرطة في السماح لاحتجاج مشروع، وبعض الناس تصرفوا بعنف ضد المدنيين والشرطة في اضطرابات خطيرة، وهذا لن يسمح به". وأعدت هذه الواقعة إلى المجتمع الإسرائيلي مشكلة أساسية متجذرة فيه، وهي استمرار التمييز "المجتمعي" في إسرائيل ضد أصحاب البشرة السمراء، ممن ينتمون إلى طائفة "الفلاشا" التي يحتل فيها الإثيوبيون مكان الأغلبية، أو من المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين، كما يُبرز عدم قدرة إسرائيل على معالجة مشكلة التمييز ضد هذه الطائفة على المستوى الرسمي، إلى جانب إفراط الشرطة في العنف سواء مع الفلاشا أو مع العرب في إسرائيل. ومن المتوقع أن تهدأ الاحتجاجات التي أثارها طائفة الفلاشا، وأن تتم السيطرة الأمنية على أعمال العنف والاحتجاج التي قد يقومون بها، لعدة اعتبارات، منها: عدم تمثيلهم من خلال قوة سياسية ذات تأثير في الداخل الإسرائيلي، وغياب الدعم الدولي للجالية الإثيوبية في إسرائيل، واقتصار الانتقادات على المبالغة في حماية رجال الشرطة الذين يميلون لاستخدام العنف المفرط وليس لعنف الدولة وقمعها للاحتجاجات والمظاهرات. مشكلات النظام الديمقراطي: اعتادت إسرائيل على الترويج لمقولة أنها "واحة الديمقراطية" في المنطقة، بيد أنه مع طول الفترة التي يحكم بها اليمين الإسرائيلي وعلى رأسه تكتل الليكود بزعامة "نتنياهو" (صاحب أطول فترة في رئاسة الوزراء لإسرائيل) فإن هذا دفع الحكومات اليمينية لتبني بعض السياسات التي قد تهدد هذا النموذج من وجهة نظر الإسرائيليون أنفسهم، ومنها: قانون القومية، واستمرار حالة الطوارئ، والتدخل في عمل السلطة القضائية. وفي هذا السياق أكد المؤرخ الفرنسي المهتم بالتاريخ الحديث للشرق الأوسط "جان بيير فليبو" بمناسبة صدور كتابه "إحكام القبضة على إسرائيل.. نتنياهو ونهاية الحلم الصهيوني" أن "نتنياهو" قد أضر بإسرائيل بتركيزه على الجناح الصهيوني - وليس كل اليهود - داخل الولايات المتحدة، أو بارتباطه الشديد باليمين المتشدد على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فإذا كان إعلان الاستقلال عام 1948 قد أقر "المساواة الكاملة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع المواطنين"، يهودًا أو عربًا؛ فإن "نتنياهو" يأتي بعد 70 سنة، متجاهلاً الديمقراطية، ليقر "قانونًا أساسيًا" له قوة الدستور يعطي للشعب اليهودي وحده حق تقرير المصير على أرض فلسطين، ويشطب اللغة العربية الرسمية حتى هذا التاريخ، رغم أنه يتحدث بها 20% من السكان وذلك على حد تأكيد الكتاب. يضاف إلى هذا الاستمرار في إعلان حالة الطوارئ، وهو ما يراه كثير من المحللين رغبة من السلطة التنفيذية في أن تتخذ لنفسها صلاحيات إضافية باسم "الطوارئ". وأهمية هذه الحالة أنها تسمح للحكومة بتنفيذ جملة من القوانين التي يُشترط سريان مفعولها بوجود الإعلان، مثل قانون الاعتقالات الإدارية الذي يمنح وزير الدفاع صلاحيات كبرى لحبس من يعتبرهم خطيرين على أمن الدولة بلا محاكمة. ومن جهة ثانية، وجه رؤساء مؤسسة القضاء في إسرائيل انتقادات شديدة لـ "نتنياهو"، اتهموه فيها بمحاولة ضرب الجهاز القضائي لأغراض ومصالح ذاتية. وقالت رئيسة المحكمة العليا "إستر حيوت": "إن نتنياهو وكثيرًا من وزرائه وأعضاء الكنيست، يحاولون الحد من صلاحيات المحكمة العليا والجهاز القضائي، وتكبير يديه، لكيلا يقوم بواجبه في فرض العدالة وسلطة القانون". وانضمت إلى "حيوت" رئيسة المحكمة العليا الإسرائيلية السابقة "دوريت بينيش"، التي وصفت مبادرة "نتنياهو" لإجراء إصلاحات في جهاز القضاء بهدف منع المحكمة العليا من التدخل في قرارات الكنيست، بأنها نابعة من دوافع شخصية مرفوضة، وأن "نتنياهو" مستعد لإحراق المؤسسة القضائية لأنه يشعر بأنه ملاحق قضائيًا، على خلفية شبهات بارتكابه مخالفات فساد خطيرة وذلك على حد تعبيرها. ويمكن القول إن هناك تخوفات في الداخل الإسرائيلي من الإجراءات التي تتخذها الحكومة الحالية للبقاء في السلطة وربما حماية رئيس الحكومة من الاتهامات القضائية ضده بالفساد السياسي، مما دفع أنصاره في حزب الليكود إلى السعي للحصول على حصانة برلمانية له من المحاكمة أثناء وجوده في السلطة، مما أثار حالة من الغضب وخروج مظاهرات في تل أبيب احتجاجًا على خطوات تشريعية قد تمنح "بنيامين نتنياهو" حصانة من المحاكمة، وتحذ من سلطة المحكمة العليا. وتعد هذه السياسات مناقضة لما تفرضه الطبيعة الديمقراطية للنظام من الشفافية والتداول السلمي للسلطة، ولا يعني هذا وجود شبهات في تزوير نتائج الانتخابات الإسرائيلية بأي شكل، وإن كانت هناك اتهامات بوجود اختراقات سيبرانية لقاعدة بيانات الناخبين، وهذا الاتجاه عبر عنه المحاور "براين بينيت" بعد حوار مع "نتنياهو" لصحيفة "التايمز"، إن مستقبل الدولة اليهودية "لا يزال رهناً لنهج نتنياهو في السلطة". تحديات الانتخابات المقبلة: يمكن القول إن هناك حالة من الانقسام السياسي الواضح داخل إسرائيل بدأت من نتائج الانتخابات السابقة التي أجريت في أبريل 2019، والتي فاز بها تكتل الليكود بصعوبة، وعجز رئيس الحكومة الفائز في الانتخابات "نتنياهو" عن تشكيل ائتلاف حكومي حينها، الأمر الذي اضطرت الكنيست لحل نفسه بنفسه والدعوة لانتخابات جديدة في سبتمبر المقبل. أي إن هذه المرحلة تشهد سابقًا انتخابيًا وتشكيل تحالفات وتكتلات وربما حل البعض الآخر. وفي خضم هذه المرحلة من التنافس الانتخابي، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من التحديات التي من المتوقع أن تشهد الانتخابات المقبلة: 1- غلبة "الشخصنة": فقد كان "نتنياهو" أحد الأسباب الرئيسية لرفض تكتل "كاحول لافان" (أبيض أزرق) المشاركة في الائتلاف الحكومي مع الليكود، رغم عرض "نتنياهو" تداول رئاسة الوزراء مع "جانس" رئيس التكتل المذكور. كذلك فإن الاختلافات الشخصية عميقة بين "ليبرمان" رئيس حزب (إسرائيل بيتنو) و"نتنياهو" لرفض الأخير شرط "ليبرمان" بضرورة تمرير التجنيد الإجباري دون استثناءات للمتدينين. وتظهر أيضًا هذه "الشخصنة" في الحملات الانتخابية الحالية كعيار للحصول على الأصوات الانتخابية وليس اختلاف البرامج الحزبية، فمع عودة "يهود باراك" (رئيس الوزراء الأسبق) للعمل السياسي بعد تأسيسه لحزب جديد باسم "إسرائيل الديمقراطية" لا يختلف كثيرًا عن حزب العمل اليساري، أي إنه يقدم نفسه كشخص له رصيد سياسي بغض النظر عن كفاءة حزبه وبرنامج الانتخابي، كما أنه يؤكد الشخصنة أيضًا بقبوله التحالف مع حزب "ميرتس" والعمل دون أن يكون على رأس القائمة اليسارية في الانتخابات المقبلة؛ لأن الهدف هو إزاحة "نتنياهو"، وترتبط هذه الشخصنة بوجود اتهامات بالفساد السياسي والأخلاقي للعديد من الرموز السياسية، كاتهامات الفساد الموجهة لـ "نتنياهو". وفي الوقت نفسه، وجه "نتنياهو" انتقادات متعددة ليهود باراك نتيجة شراكته

مع رجل الأعمال الإسرائيلي "جيفري إيبستين" المتهم بعدة قضايا أخلاقية في الولايات المتحدة-2- صعود القومية: حيث يعتمد حزب "إسرائيلي بيتنا" على سبيل المثال على الأثنية الروسية، فهو يسعى للفوز بأصوات اليهود الروس في كل انتخابات تشريعية. كذلك فإن الأحزاب العربية يصعب انضمامها لأي من التكتلات الحزبية، رغم فرص حصولها على عدد مقاعد يصل إلى 12 مقعدًا وفقًا لاستطلاعات الرأي، بل لقد تصاعدت الانتقادات لتصريحات بعض قيادات اليسار التي طالبت بالتحالف مع الأحزاب العربية للحد من هيمنة اليمين على المشهد السياسي الإسرائيلي. 3- تشدد الأحزاب الدينية: مثلت الأحزاب الصغيرة، خاصة المتشددة منها دينيًا، والمعروفة باسم الأحزاب الحريدية؛ عائقًا في تشكيل حكومة ائتلافية في الانتخابات السابقة لما مارسه من ابتزاز سياسي لليهود طمعًا في الحصول على حقائق وزارية سيادية لإدراكها احتياج الليكود لها للحفاظ على الائتلاف، ولا يستبعد تكرار هذا السلوك في الانتخابات المقبلة. سيناريو هات محتملة: تؤدي السياقات المعقدة المشار إليها سابقًا إلى صعود مجموعة من السيناريوهات حول الانتخابات المقبلة جميعها تنذر باستمرار حالة الاحتقان السياسي، وارتباك التعددية الحزبية التقليدية في إسرائيل. ووفقًا لاستطلاعات الرأي المختلفة، يظهر أنه من المرجح تقارب عدد المقاعد التي سيحصل عليها الليكود مع المقاعد التي يمكن أن يحصل عليها (أبيض أزرق)، وعدم قدرة أي منهما على تشكيل الحكومة بمفرده، وذلك على الرغم من فرص تشكل تحالفات حزبية أخرى، سواء لليمين أو للييسار، ووفقًا لهذا الاحتمال فإن السيناريوهات المتوقعة، هي: 1- سيناريو إقالة "نتنياهو": أن يطيح حزب الليكود برئيسه "نتنياهو"، مع تزايد الإدراك بأن شخص "نتنياهو" هو العائق أمام فرص تشكيل الحكومة الائتلافية وحصول الحزب على الحقائق الوزارية الأهم فيها. وواقع الأمر، فإن "بيني جانتس" يراهن على هذا الاحتمال وربما يروج له في محاولة لتفرقة أصوات الليكود، فهو يعلن عن تفاوضه مع ممثلين لليكود للتحالف معهم بدون "نتنياهو" لتشكيل حكومة ائتلافية قبل موعد الانتخابات القادمة. لكن على الرغم من التحفظات على "نتنياهو" من جانب بعض أعضاء حزبه فإن منافسيه لا ينكرون ما تمكن من تحقيقه من إنجازات خلال فترة رئاسته للحكومة، وأن له قاعدة من المؤيدين واسعة، سواء من اليمينيين أو شبكات المصالح التي استطاع تكوينها خلال فترة حكمه، كذلك فإن رئاسته الطويلة للحزب وللحكومة حدثت من ظهور قيادات بارزة داخل الليكود يمكن أن يجمع عليها أعضاءه. ورغم حياد المؤسسة العسكرية في هذا التنافس الانتخابي، إلا أن درجة ثقة قياداتها وتفاهمهم مع "نتنياهو" تبدو أكبر من منافسيه، خاصة مع موافقة المبدئية على الموازنة العسكرية، وعلى المستوى الدولي، فإن نتنياهو قد تمكن مع الحفاظ على علاقات جيدة مع كل من الرئيس الأمريكي "ترامب"، وفي نفس الوقت نجاح في إدارة العلاقة مع روسيا، فهذه الخبرة قد يرى المواطن الإسرائيلي صعوبة استبدالها سريعًا. 2- سيناريو الصفقة بين الليكود وكاحول لافان: أن يُضطر التكتلان الكبيران (الليكود، وأبيض أزرق) إلى أن يتجها إلى "حل الضرورة" بتشكيل حكومة وطنية حيث يشكلان معًا حوالي 55% من إجمالي المقاعد البرلمانية، مع قبول التناوب في رئاسة الحكومة، لأنه إذا تكرر نفس المشهد وتعثرت تشكيل حكومة ائتلافية مع الانتخابات القادمة سيضعف كلا التكتلين، ويفقدان أصوات، بالإضافة إلى تزعزع ثقة الناخب الإسرائيلي في النظام السياسي، وهذه مخاطرة يصعب قبولها في إسرائيل، وقد يزيد من فرص قبول حل الضرورة انتماء التكتلين لليمين الإسرائيلي في ظل تنافس يبدو يمينيًا-يمينيًا. ويرتبط بهذا السيناريو بعض الاحتمالات كأن يسعى "نتنياهو" للحصول على ضمانات قضائية، أو حصانة تحول دون مساءلته القانونية. ختامًا يمكن القول إن إسرائيل تواجه حاليًا تحديات سياسية ضاغطة تسعى جاهدة حكومتها لاستيعابها وربما توظيفها، لكن الأمر المؤكد أنه حتى إذا نجح "نتنياهو" وحكومته في هذا فإن هناك العديد من القضايا السياسية التي لازالت تثير انتقادات المجتمع الإسرائيلي